

ولئن كان حظُّ «البيان والتبيين» في إرساء قواعد علم البلاغة غير قليل فإنَّ حظَّه الأوفر إنما استقاه من كونه كتاب أدب ولا يكاد أحد من القدماء أو المحدثين - نصيرا لأبي عثمان أو خصيما عليه - يشكُّ في شرعية هذه المنزلة الجاحظية في بلورة مفهوم «الأدب» عند العرب حتى أصبحت شهادة ابن خلدون في ذلك رمزا لحقيقة عرفية قارّة . فإذا ما تساءل الدارس المعاصر عن مقومات هذه المنزلة «الطلقة» دون أن يشكُّ سلفا في شرعيتها جزم بأنَّ كتاب «البيان والتبيين» إنما حدّد مفهوم الأدب بمنهجه قبل كلِّ شيء حتى أصبح نموذج العرب في منهج التأليف الأدبيّ استطرادا، وتحرّرا من قيود وحدة المواضيع . والغاية القصوى في كلِّ ذلك لا «الأخذ من كلِّ شيء بطرف» بل تقديم شتات الأطراف من كلِّ الأشياء تقديما مزيجا خليطا ممّا قد يترأى للقارئ المعاصر ضربا من «الفوضى»، فإذا جلَّ النُّقاد قديما وحديثا يسلمون بأنَّ ذلك المسلك في التأليف هو أسّ من أسس الأدب العربيّ .

والاستقراء الموضوعيّ لحكم هؤلاء النُّقاد يفضي إلى حقيقة واحدة هي أنهم، قدماء ومحدثين، يسلمون بأنَّ الجاحظ قد قصد إلى ذلك المسلك قصدا^(٧)، وهذا التقدير على وجه التحديد

(٧) انظر : المسعودي : مروج الذهب (ج٤-ص٤٧) .

ابن رشيق : العملة (ج١-ص٢٢٧) .

مصطفى الشكعة : « مناهج التأليف عند العلماء العرب : قسم الأدب »

بيروت ١٩٧٣ ص ١٧٣-١٧٤ .

عبد العزيز عتيق : تاريخ البلاغة العربية ، ص ٥٣ . ولم يشدّ المستشرق شارل بالآ عن هذه النظرية - انظر فصله في دائرة المعارف الإسلامية (اللسان الفرنسي) الطبعة الجديدة (المجلد ٢ - ص ٣٩٧) حيث يبرز ذلك بعبارة «الفوضى المقصودة» .